Sarie Eldin & Partners
مستشارون قانونيون

موافقة مجلس النواب المصري على قانون الضريبة على القيمة المضافة للحد من التهرب الضريبي

أعطى البرلمان المصري موافقة نهائية في ٥ سبتمبر ٢٠١٦ لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، بحيث تكون الضريبة على القيمة المضافة بمعدل ١٣% عن العام المالي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٧. و في العام المالي التالي٢٠١٧/٢٠١٨ ، الذي يبدأ في يوليو ٢٠١٧، يرتفع معدل الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٤% ، وفقًا للقانون .

و هي عبارة عن فرض ضرائب على الشركات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج على القيمة المضافة للسلعة أي خلال تحول السلعة من مادة خام إلى منتج استهلاكي. من الناحية العملية ، أي تفرض الضريبة على أساس الفرق في السعر بين مادة الملابس والمنسوجات التي استخدمت في صنعها ، أو الفرق بين السعر الذي يدفعه المتجر مقابل قميص وسعر البيع بالجملة الذي دفعه صاحب المتجر فى شرائه. مع زيادة السلع من خلال سلسلة التوريد ، يتعين على كل شركة أن تدفع الضرائب للدولة ولكن يمكنها المطالبة بخصم الضرائب التي قامت بتسديدها عند شراء المادة الخام أو القميص أو أي بند آخر. وينطبق المبدأ نفسه على السلع المستوردة التي تخضع للضريبة عند وصولها إلى البلد وفي كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

كما تغطي ضريبة القيمة المضافة الخدمات ، والتي عادة ما يتم تعريفها على أنها أي معاملة اقتصادية مثل : الإقامة في الفنادق ، وزيارات الأطباء ، وتذاكر الحفلات الموسيقية والقطار ، وخدمة الهاتف والإنترنت ، والتعليم ، والمشورة المالية والقانونية ، إلخ.(تُحسب إلى حد ما ، وجبات المطاعم كخدمة). تنطبق القواعد نفسها عندما يتعلق الأمر بفرض ضريبة على القيمة المضافة للخدمات ، على الرغم من أن مراحل توريد الخدمات عادة ما تكون أقل تعقيدًا من السلع المصنعة.

يهدف إدخال ضريبة القيمة المضافة في مصر إلى الحد من التهرب الضريبي ، حيث سيتم تطبيقها على كل عضو في سلسلة إنتاج السلع والخدمات في مرحلة البيع القطاعي النهائي ، بدلاً من ضريبة المبيعات الحالية التي يتم فرضها كمرة واحدة على البيع النهائي للمستهلكين.

و تجدر الإشارة الى إن قانون ضريبة القيمة المضافة هو جزء من برنامج الإصلاح المالي الحكومي ، الذي تم تنفيذه في يوليو ٢٠١٤ ، والذي سيتم من خلاله إلغاء إعانات دعم الطاقة تدريجياً كما سيتم فرض ضرائب جديدة للحد من عجز الموازنة الكبير الذي يقدر بـ ١١,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية. ١٦/٢٠١٥.

تم اعتماد برنامج الإصلاح المصري من قبل صندوق النقد الدولي ، وأدى إلى اتفاق مبدئي بين الحكومة والصندوق للحصول على تمويل بقيمة ١٢ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات ، والتي من المتوقع أن تتم الموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي للصندوق في غضون اسابيع.

و بإصدار القانون في ٥ سبتمبر ٢٠١٦ (سيتم تنفيذه من ١ أكتوبر ٢٠١٦) ، رفع مجلس النواب المصري قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة إلى ٥٧ بدلاً من ٥٢. وفقا لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة ،أقر مجلس النواب إعفاء السلع التالية:

- رسوم التعليم في المدارس الدولية ، بدلا من ضريبة ٥ % التي اقترحتها الحكومة سابقا.
- الأدوية المحلية ، بدلا من ضريبة ٥ % التي اقترحتها الحكومة سابقا.
- الأدوية المستوردة ، بدلاً من ضريبة ١,٦% التي اقترحتها الحكومة سابقا.
- السيارات التي تم تكييفها للمستخدمين المعوقين ، وغيرها من الإمدادات للمعاقين
- المستلزمات الطبية للصم
- النفايات المتحصل عليها من تدوير القمامة

وتشمل قائمة الإعفاءات جميع السلع الغذائية الأساسية ومنتجات الألبان وحليب الأطفال والمحضرات الغذائية الخاصة بهم.

ستخضع بعض السلع والخدمات الأخرى المعفاة سابقًا لنظام ضريبة القيمة المضافة الجديد ، على النحو التالي:

- الإنتاج التلفزيوني والراديو ، يخضع للضريبة بموجب ضريبة القيمة المضافة الجديدة بمعدل ٥٪.
- الخضروات المستوردة.
- منتجات القمح المستوردة.
- جراحات التجميل لأسباب غير طبية.

السلع والخدمات التالية سوف تخضع لضرائب أعلى في إطار ضريبة القيمة المضافة الجديد مقارنةً بضريبة المبيعات السابقة:

- ارتفعت الضرائب على خدمات الهاتف المحمول إلى ٢١% (بمعدل ثابت قدره ٨% بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٣%) من ضريبة المبيعات السابقة البالغة ١٥%.
- منتجات الكحول

١- زادت الضرائب على النبيذ والمشروبات الروحية بنسبة ٥٠% إلى ١٥٠% (بحد أدنى ١٥ جنيه لكل لتر).

٢- ارتفعت الضرائب على الجعة بنسبة ٥٠% إلى ٢٥٠% (بحد أدنى ٥٠٠ جنيه لكل هيكتولتر).

ومع ذلك ، ستتمتع السلع التالية بمعدلًا منخفضًا بموجب الضريبة الجديدة، وفقاً لما يلى:

- انخفضت الضرائب على مكيفات الهواء من ٢٥% إلى ٢١% (بمعدل ثابت قدره ٨% بالإضافة إلى ١٣% ضريبة القيمة المضافة)
- انخفضت الضرائب على السيارات ذات قوة المحرك التي تصل إلى ١٦٠٠سم^{٣} من ١٥% إلى ١٤% (معدل ثابت بنسبة ١% بالإضافة إلى ١٣% ضريبة القيمة المضافة)
- انخفضت الضرائب على السيارات ذات قدرة المحرك من ١٦٠٠ سم^{٣} إلى ٢٠٠٠ سم^{٣} من ٣٠% إلى ٢٨% (معدل ثابت ١٥% بالإضافة إلى ١٣% ضريبة القيمة المضافة)

كما أدرجت وزارة المالية مجموعة من السلع والخدمات التي تخضع لمختلف معدلات الضريبة الثابتة ولكن ليس لضريبة القيمة المضافة.

يتم تضمين السجائر في هذه القائمة ؛ و ستخضع للضريبة بمعدل ثابت قدره ٥٠ في المائة من سعر بيع المستهلك النهائي بالإضافة إلى الزيادات التالية:

- عبوات السجائر التي تقل تكلفتها عن ١٣ جنيهًا مصريًا تزيد بمقدار ٢,٧٥ جنيهاً مصرياً.
- عبوات السجائر التي تصل تكلفتها ما بين ١٣ و ٢٣ جنيهًا مصريًا تزيد بمقدار ٤،٢٥ جنيهاً مصرياً.
- عبوات السجائر التي تصل تكلفتها اكثر من ٢٣ جنيهاً مصرياً تزيد بمقدار ٥،٢٥ جنيهاً مصرياً.